التربية الاجتماعية في المدرسة المصرية

تنفرد المدرسة المصرية في النهوض بعبء كان يجب أن يكون مشتركًا بينها وبين المنزل، ولكن الوضع الثقافي والاجتماعي الحاضر للبيت المصري يجعله عاملًا سلبيًا إن لم يكن عاملًا معاكسًا للتعاليم الصحيحة.

والمدرسة –مع هذا– محرومة من معظم الأسباب التي تهيئ لها النهوض بعبئها العادي فضلًا على هذا العبء المزدوج؛ ذلك أنها ورثت تقاليد إدارية وتعليمية تعوق خطواتها عن بلوغ الغاية التي لغتها المدرسة في شعوب كثيرة كانت على وقت قريب متخلفة عن الشعب المصري، كالأمة التركية مثلًا.

والوضع الحالي للمدرسة في بناء التربية المصرية، يجعلها جديرة بكل عناية الباحث الاجتماعي، فهي الدعامة الأولى للتربية الاجتماعية، أو الدعامة الوحيدة التي تملك السيطرة عليها وتوجيهها الوجهة الصالحة، ما دام المنزل المصري متخلفًا ولا سلطان لنا عليه، والمجتمع المصري مضعضعًا ولا حيلة لنا في تدعيمه إلا عن طريق القانون –ومجاله محدود، وطريق الإرشاد– وأثره غير مضمون.

وأبرز عيوب المدرسة المصرية أنها لا تلقى بالاً إلى شخصية التلميذ، ولا تحفل بتكوين خلقه إلا ما يجيء عرضًا ودون سياسة مرسومة، ولا تعني بتربية عقليته إلا ما تتركه بدون قصد المعلومات التي يتلقاها بلا نظام مقصود، وبالجملة لا تجعل هما غلا صب المعلومات المدرسية صبًا في ذهنه والنجاح بعد ذلك في الامتحان.

وهذه العيوب التي ألخصها وأجملها معروفة لكل رجال التعليم، وقد خاضت فيها التقريرات والمحاضرات، وازدحمت بها مكاتب الفنيين وغير الفنيين في وزارة المعارف، ولكن إصلاحها هو الذي استعصى حتى اليوم، لأننا لم نجد في أنفسنا الجرأة الكافية للهدم والبناء على وجه يخلق لنا سياسة تعليمية جديدة تتفق والعصر الجديد.

* * *

نحن نشكو عيوبًا كثيرة في المجتمع المصري عامة، وفي أوساط الشبان المثقفين خاصة، وفي أول ما نشكو ضعف شخصية الشاب المصري وعدم اضطلاعه بالتبعات، وهروبه من ميدان المنافسة الحرة، وضعف ميله إلى الاطلاع والثقافة بعد المدرسة، واكتفاؤه بما درس فيها دراسة ناقصة.

وفي مقدمة ما نشكو منه كذلك عدم التضامن الاجتماعي، وضعف روح التعاون بين الأفراد، ونقص الاهتمام بالمسائل العامة، وتفكك الرأي العام، والانحلال الخلقي تبعًا لذلك.

وليس في هذه العيوب جميعها ما لم يتكون في بيئة المدرسة المصرية، وإذا شئنا القصد والانصاف قلنا غنه ليس بين هذه العيوب ما يستعصي على العلاج بين جدران المدرسة لو انها مهيأة للإصلاح والتربية السليمة.

وإلا فكيف تنشأ شخصية التلميذ الذي لم يوجه إليه أستاذه ولم توجه إليه مدرسته أية عناية بشخصيته كفرد في هيئة اجتماعية منظمة، ولم يعوده نظام الدراسة ولا النظام الإداري في المدرسة أن يحتمل أية تبعة، أو يجد لذة في المعرفة؟

أو كيف ينشأ الطفل الذي لم تهيئ له مدرسته أي مرانة على التضامن الاجتماعي، ولم تبذر في نفسه بذرة التعاون، ولم يشعر مرة واحدة إلا أنه هنا في حجرة الدراسة لينصب للدرس، ويختبر فيه، ويمنح شهادة بالنجاح في نهاية العام؟

وليس لنا أن نؤمل في إصلاح هذه الحال عن طريق تعديل المناهج، ولا الإصلاحات الجزئية التي تهم بها وزارة المعارف بين الحين والحين، فأنصاف الحلول لا تجدي، والأعمال المرتجلة لا تصلح، والعقلية التعليمية هي المحتاجة إلى الإصلاح من الأساس.

والذي ينبغي أن تعرفه هذه العقلية العامة؛ أن شخصية التلميذ وعقليته أهم بكثير من معلوماته، وأن خلق الفرد أهم من ذكائه، وأن المدرسة جزء من المجتمع لا وحدة إدارية، وأن العبرة في الإنتاج المدرسي بالنوع لا بالكم، وأن المدرسة لا تضطلع بأعبائها الجسام إلا حين تحس أن حرم مقدس في نظر الأمة جميعًا.

وأنا أعلم أن القائمين على شئون التعليم لا يجهلون هذه البسائط، وأن منشورات الوزارة طافحة بالتنبيهات إلى العناية بشخصية التلاميذ وخلقهم ومرانتهم على الفضائل الاجتماعية بالقدوة والإرشاد... إلخ.

ولكن أرجو أن يغفر لي هؤلاء السادة إذا أنا أخبرتهم أن الوضع الحالي للمدرسة المصرية يجعلها عاجزة عن تنفيذ نياتهم الطيبة، والقيام بتعاليمهم الصالحة؛ وإذا شئت أن تطاع فأمر بما يستطاع!

إنه لمن المستحيل أن تزحم حجرات الدراسة بالتلاميذ؛ وأن تزحم المدرسة بالفصول وأن يتخم البرنامج بالمعلومات؛ وأن يرهق المدرس بالدروس؛ وأن يغبن في جزائه المادي على جهده والتقدير الأدبي لعمله، وأن تغل يد المدرسة عن كل تنويع أو تصرف في نظمها الإدارية والتعليمية، وأن تحاسب على النتيجة العامة، وأن تشغل بشكليات العمل عن لباب التربية، ثم نتطلب منها بعد هذا كله تربية صحيحة.

فالمدرس الذي يدرس لأربعين تلميذًا ويصحح نحو مائتي كراسة في الأسبوع فوق الأربعة والعشرين درسًا، ثم يجد نفسه بعد هذا دون إخوانه الموظفين جميعًا –وبدون استثناء– في الاطمئنان من ناحية العيش، يكون من العبث أن تكلفه العناية بشخصية التلميذ ورعاية أخلاقه وتنظيم عقليته، وأنت تطالبه في الوقت ذاته بإنهاء المقرر من المعلومات المتناثرة وبإنجاح التلاميذ في الامتحان!

وناظر المدرسة الذي يشرف على حشد من الأساتذة والتلاميذ والموظفين والخدم –نتيجة لازدحام مدرسته بالفصول– ويشغل بشكليات النظام، وما يتطلبه «الروتين» الحكومي من مكاتبات، يكون من العبث أن تكلفه العناية بالنواحي التربوية في مدرسته، وأنت تطالبه في الوقت ذاته بنتيجة الامتحان!

ثم البرامج والكتب، وقد أخرت الحديث عنها لأن المدرس والناظر والنظام الإداري والتعليمي أولى بالحديث وأبعد أثرًا من البرامج والكتب.

والبرامج في المدرسة المصرية مقصودة لذاتها بغض النظر عن آثارها في تكوين التلميذ، والمواد تختار لنفاستها بغض النظر عن تناسبها مع عقل التلميذ، وهذا عجيب ومضحك ولكنه

الواقع! فكلما عرف أن مادة من المواد مفيدة في ذاتها، ضمت إلى المنهاج وقصت بعض أطرافه الأخرى للتخفيف، وليس أدل على هذا من تدريس مواد علوم البلاغة والصرف والفلسفة والمنطق لا في كليات الجامعة ولكن في مرحلة التعليم الثانوي!

والكتب في المدرسة المصرية لم يلاحظ فيها أي جانب ترتيبي أو عقلي خاص، وإنما لوحظ فيها الاحتواء على المعلومات المتناثرة المقررة وكفى، ومعظمها في وضع ينفر من الاطلاع ويكره في المعرفة، وأقرب الشواهد على هذا كتب المطالعة، وحسبك أن تعلم أن كتابًا اسمه: «التربية بالقصص» ترد في جزئه المقرر على السنة الأولى الابتدائية تراكيب ومعان من نوع: «وكان إبراهيم مخدوعًا عن باطن صديقه بظاهره»! كناية عن انخداعه بما يظهر له صديقه من الود بينما يضمر له البغض، والطفل في هذه السن لا يعرف ما هو الخداع ولا ما هو الباطن والظاهر من النيات، وهذا الكتاب مقرّر للتربية عن طريق القصص!

والروح الرياضية ضعيفة أو منعدمة في المدرسة المصرية، وهذا على الرغم من الألعاب الرياضية المقررة لها دروس خاصة، وعلى الرغم من الفرق المخصوصة المعدّة للمباريات بين المدارس؛ بل على الرغم من الحفلة السنوية التي تقام في كل عام، ويحضرها الوزراء والحكام، وإذا شئنا الحق قلنا: إن الروح الرياضية معدومة بسبب هذه الحفلة التي هي بمثابة الامتحان من حيث توجيه الدراسة كلها له وإهمال الغرض الأصيل منه.

ذلك أن الأخلاق الرياضية المقصودة من هذه الألعاب غير مقصودة ولا معنى بها، وإنما القصد كله إتقان الحركات تمهيدًا لهذه الحفلة المباركة أمام الوزراء والحكام والناس العظام.

وروح التعاون والمرانة الاجتماعية، خرافتان لا تستحقان الاحترام في الوسط المدرسي، لأن ازدحام البرنامج، وازدحام الفصول، وازدحام المدارس، والإرهاق البدني والعقلي للمدرس والناظر، والغبن المادي والأدبي لطائفة المربين، لا تدع مجالاً لأي نشاط اجتماعي، ولا تفسح في النفوس مكانًا للمثل العليا ولا الحماسة الواجبة لها.

من العدل كذلك أن نقول: إن تكوين المدرس –حتى اليوم– لا يسمح للقائمين على شؤون التعليم أن يطمئنوا إلى قيامه بالتربية الكاملة كل القيام، ولا إلى إعفائه من الحساب كل الإعفاء... ولكن ينبغي ألا نضيف إلى ضعف المعلم عيوب المناهج والنظم.

* * *

وبعد فلابد لهذه الحال من علاج، لأن كيان البلد الاجتماعي رهين بهذا العلاج؛ فينبغي أن نجد في أنفسنا الشجاعة الكافية للجهر بأن الأساس التعليمي في حاجة إلى إنشاء من جديد لا إلى الترقيع والتعديل.

ينبغي أن نعلن أن المدرسة في وضعها الحالي عاجزة تمام العجز عن النهوض بأعبائها الثقال، وأنها لكي تنهض بالعبء يجب أن تقام على أسس جديدة.

ومن هذه الأسس ألا تزيد المدرسة على ثمانية فصول وألا يزيد الفصل الواحد على عشرين تلميذًا، وألا تزيد الحصص المقررة لكل مدرس على ستة عشر درسًا في الأسبوع، وألا ينقص رزقه عن أرزاق زملائه في درجته العلمية، وأن يلقى من التقدير الأدبي ما يملأ نفسه نورًا ونشاطًا وارتفاعًا، وأن ينال من الضمانات نصيب القاضي على السواء.

ومن هذه الأسس أن ينظر إلى المدرسة كمؤسسة تهذيبية، لا على أنها قسم من الأقسام الإدارية في وزارة المعارف، فيطلق لها من الحرية في نظامها التعليمي ما يمكنها من التجربة والاختيار، وحسبها تقيدًا بالنظام الإداري فيما عدا ذلك.

وينبغي أن يتجه النظام التعليمي وطرائق التدريس والاختبار، إلى تكوين شخصية التلميذ الفردية والاجتماعية، وامتحان ذكائه ونشاطه العقلي لا امتحان قدرته على خزن المعلومات، وهذا يقتضي تغييرًا كليًا في طرق التدريس الحالية وفي توجيه الأسئلة وفي نظام الفصول.

ولابد من وصل نشاط المدرسة بنشاط المجتمع، وتوجيه الكتب والمقررات والنظم المدرسية إلى أن تكون قطعة من الحياة العامة التي سيخرج إليها التلاميذ، وهذا يستلزم كتبًا جديدة غير ما في أيدي التلاميذ، ونظامًا مدرسيًا غير هذا النظام.

وبالإجمال ينبغي أن نوجه الدراسة إلى أن يكون كل تلميذ وحدة لها كيانها الذاتي المعني به، وكل فصل أسرة لها كيانها المعترف به، وكل مدرسة شعبًا له أواصره ونشاطه الحيوي.

وأنا أعلم أن هذا التوجيه يكلف نفقات كثيرة، ويحتاج إلى جهود عنيفة، ولكن ينبغي أن نفكر إلى جانب هذا في إخفاق المدرسة المصرية الواضح، وأن نتذكر أن المدارس الأجنبية في

مصر تفوق المدرسة المصرية –مع الأسف– في تكوين الشخصيات الناجحة في الحياة، وفي تكوين الأخلاق الصالحة كذلك، وأن تفوقها هذا يدفع بالكثيرين من الآباء إلى غيثارها على المدارس الوطنية، مع ما في هذا من خطر على القومية المصرية وعلى اللغة العربية، اللتين لا تحفل بهما هذه المدارس أي احتفال.

وإنه لخير لنا أن ننفق ميزانية التعليم الحالية على نصف عدد المدارس ونغلق نصفها الآخر ونضمن بهذا نوعًا راقيًا من التربية، من إنفاقها على هذا العدد الضخم من المدارس التي لا تنهض بأعباء التربية، وتزيد بهذا الكم من خريجيها أزمة المتعطلين[١].

---

(١) مجلة الشؤون الاجتماعية ١١/ ١٩٤٠.